مجلّة الواحات للبحوث والدراسات
ر ت م د: 7163 -1112 ر ت م د إ :1892-2588
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/2

واقع التأجير التمويلي في الجزائر– العقبات والحلول - دراسة لعدد من شركات التأجير التمويلي في الجزائر

الحاج سعيد عمر[1]، هواري معراج[2]

1- جامعة غرداية، Omar.hadjsaid1971@gmail.com
2 -جامعة غرداية، houari@univ-ghardaia.dz

تاريخ الاستلام: 2020/06/14 تاريخ القبول: 2020/11/09

ملخص

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل واقع التأجير التمويلي في الجزائر وذلك من خلال التطرق إلى شروط تأسيس شركات التأجير التمويلي في الجزائر ودراسة تطورها ثم تحديد المشكلات التي تواجه نشاط التأجير التمويلي في الجزائر مع اقتراح حلول للتغلب عليها.

توصلت الدراسة إلى أن أطراف نشاط التأجير التمويلي تستفيد بمزايا عديدة، فشركات التأجير التمويلي والمؤسّسات المالية (المؤجّر) تحقق من خلال عملية التأجير التمويلي عوائد مالية لا تقلّ أهمية عن تلك المتأتية من الفرص البديلة، كما تستفيد الشركات والمشروعات الاقتصادية (المستأجر) بزيادة قدراتها الإنتاجية وتطويرها ويستفيد الاقتصاد الوطني من زيادة الاستثمارات الإنتاجية والدفع بالتنمية الاقتصادية إضافة إلى مزايا أخرى تشمل جميع الأطراف. كما أن نشاط التأجير التمويلي في الجزائر لا يزال يواجه كثيرًا من العقبات مرتبطة بالمناخ الاستثماري والإطار القانوني والجبائي والبنية الاجتماعية والثقافية تحد من توسعه. لذا نوصي بضرورة توفّر عناصر أساسية تذلّل هذه العقبات كتطبيق مبادئ الحوكمة و آلياتها، توفر البنية القانونية المناسبة، والبيئة الاقتصادية والمالية، البشرية والاجتماعية.

الكلمات الدالة: التأجير التمويلي، حوكمة الشركات، شركات التأجير التمويلي،تمويل المشروعات الاقتصادية، عقبات شركات التأجير في الجزائر.

المؤلف المرسل: هواري معراج : hakouyoucefiyad@gmail.com

Abstract:

This study is aiming to analyze the reality of financial leasing in Algeria, by examining the conditions for incorporation financial leasing companies in Algeria, and study its development, then identify the problems of the leasing activity in Algeria, and propose solutions to overcome them.

The study found that the parties of the financial leasing activity benefit from several advantages, Leasing companies and financial institutions (the lessor) obtain, through the leasing process, financial returns no less important than those coming from alternative opportunities. Companies and economic projects (the lessee) benefit also by increasing and developing their production capacities, the national economy benefits from increasing productive investments and pushing economic development in addition to other benefits that include all parties. In addition, the financial leasing activity in Algeria still faces many obstacles related to the investment climate, the legal and fiscal framework, and the social and cultural infrastructure that limits its expansion.Therefore, we recommend the necessity of providing basic elements that overcome these obstacles, such as applying the principles of governance and its mechanisms, providing the appropriate legal structure, and the economic, financial, human and social environment.

Key words: financial leasing, corporate governance, financial leasing companies, financing economic projects, obstacles to leasing companies in Algeria.

1. - مقدمة

يعد التأجير التمويلي أحد المصادر التمويلية الحديثة التي يمكن الاستفادة منه لتمويل الاستثمار والمشروعات بالمعدات والأصول الرأسمالية، خاصة بالنسبة للشركات التي تعاني من مشاكل تمويليّة، كضعف المصادر التمويلية الذاتية.

ويحظى نشاط التأجير التمويلي باهتمام متزايد في معظم دول العالم خاصة في الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي. وقد بدأ يلقي الاهتمام في الجزائر من طرف البنوك والمؤسسات المالية ليصبح مصدراً جديداً لتمويل التنمية، خاصّة إذا كيف حسب الظروف والواقع الاقتصادي الجزائري.

توسع نشاط التأجير التمويلي في عدّة دول العالم وصارت تضع له إطاراً تنظيمياً وقانونياً ينظم ممارسته ويحفز التعامل به، وبدأ العمل به في الجزائر سنة 1993م، من طرف"بنك البركة الجزائري "، دون وجود تشريعات خاصّة تنظم نشاطه والعلاقة بين أطرافه المختلفة. فالإطار القانوني الذي ينظم هذا الأسلوب من التمويل لم يوضع إلا سنة 1996م، والممثل في الأمر رقم 96 -90 المؤرخ في 10يناير1996م.

إشكالية الدراسة

يتعرض نشاط التأجير التمويلي في الجزائر للعديد من المشاكل والعقبات، سواء لدى شركات التأجير التمويلي أو المصارف والمؤسسات المالية هذه التحدّيات تعود إلى حداثة التجربة الجزائرية في هذا المجال أساسًا وإلى عوامل قانونية وتنظيمية واجتماعية .. الخ، ممّا يتطلب إيجاد سبل للحدّ من هذه العقبات. وهو ما يقودنا إلى صياغة إشكالية الدراسة على النحو الآتي:

ما هو واقع ممارسة نشاط التأجير التمويلي في الجزائر؟

يتفرع من التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما هي مراحل عملية التأجير التمويلي وأطرافه المختلفة ؟
- ما هي شروط إنشاء شركات التأجير التمويلي في الجزائر؟
- ما هو حجم سوق التأجير التمويلي في الجزائر؟
- ما هي العقبات التي تواجه شركات التأجير التمويلي في الجزائر، وسبل التغلب عليها ؟

فرضيات الدراسة

للإجابة عن إشكالية الدراسة تمت صياغة الفرضيات الآتية:

- توفّر معظم عوامل وظروف ممارسة التأجير التمويلي في الجزائر؛
- حجم نشاط التأجير التمويلي في الجزائر شهد تطوراً مابين 2012م إلى 2017م، لكن مساهمته في تمويل الاقتصاد لا تزال ضعيفة؛
- يعاني نشاط التأجير التمويلي في الجزائر كثيراً من العقبات تحد من توسعه.

أهمية الدراسة

يمثلّ البحث في موضوع التأجير التمويلي أهمّية بالغة، نظراً للمزايا التي يقدّمها هذا النوع من التمويل للمشروعات الاقتصادية، ولكونه موضوعاً حديثًا في الجزائر، لم يحظ بالدراسة الكافية.وكذلك تأثرّ بيئة الاستثمار في الجزائر بالتطورّات الاقتصادية العالمية في مجال التأجير التمويلي والمتمثلة في:

- إنّ أسلوب التأجير التمويلي من الأساليب التي تهدف من خلاله الدول، ومنشآت الأعمال إلى توفير الأموال اللازمة لما لها من أثر على تحقيق التنمية الاقتصاديّة؛
- تعاظم أهمية التأجير التمويلي على المستوى العالمي، وضرورة الاهتمام به نظراً لأهميته في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتمكين المشروعات الاقتصادية من الحصول على الأصول الرأسمالية بسهولة ويسر وبأسلوب مناسب؛
- ارتفاع نسبة تمويل الاستثمارات في العالم عن طريق صيغة التأجير التمويلي، والمزايا التي يقدّمها لجميع أطرافه.

أهداف الدراسة

إن الغرض من تناول هذا الموضوع ينصب حول محاولة تحقيق الأهداف الآتية:

- التعرف على شروط تأسيس شركات التأجير التمويلي في الجزائر؛
- دراسة تطور شركات التأجير التمويلي وحجم سوقه في الجزائر؛
- تحديد المشكلات التي تواجه شركات التأجير التمويلي في الجزائر؛
- اقتراح حلول للتغلب على عقبات التأجير التمويلي في الجزائر.

حدود الدراسة

تتمثلّ حدود الدراسة في:

- الحد الموضوعي: يتمثل في دراسة واقع نشاط التأجير التمويلي في الجزائر.
- الحدّ الجغرافي: تدور الدراسة حول الجزائر.
- الحدّ الزمني: حددت فترة الدراسة من سنة 2012م إلى 2017م.

منهج الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي في عرض مفهوم التأجير التمويلي وأطرافه ومراحله، مع شروط تأسيس شركات التأجير التمويلي في الجزائر و تطورها. ثم المنهج التحليلي في تحليل وتحديد حجم سوق التأجير التمويلي و العقبات التي تواجه شركات التأجير التمويلي في الجزائر والحلول المقترحة لتدليلها.

الدراسات السابقة

الدراسات السابقة التي تناولت موضوع شركات التأجير التمويلي ونشاطها في الجزائر قليلة نظراً لحداثة التجربة، ولعلّ من أكثر الدراسات التي تعلّقت بهذا الموضوع، الدراسات الآتية:

- دراسة سوسن زيرق(2017) بعنوان: " **مساهمة قرض الإيجار في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**" هي رسالة دكتوراه، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي. تناولت هذه الدراسة أهمية التأجير التمويلي ومدى قدرته على حل مشكلة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة بولاية سكيكدة خلال 2010 – 2015 ، عن طريق تصميم استبيانين وجه الأول إلى عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من التمويل التأجيري على مستوى ولاية سكيكدة والبالغ عددها 70مؤسسة، أما الاستبيان الثاني فقد وجه إلى المؤسسات المانحة لقرض الإيجار والبالغ عددها 13مؤسسة متنوعة بين بنوك وشركات متخصصة في نشاط التأجير التمويلي. كانت نتائج هذه الدراسة عدم كفاية عرض سوق التأجير التمويلي في الجزائر رغم زيادة الطلب عليه من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هذه الأخيرة الملزمة بتقديم مساهمة شخصية وضمانات لمعظم المؤسسات المانحة من أجل الحصول على التأجير التمويلي وهو ما يجعله مصدرا تمويليا مكلفا، على خلاف أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة والعاملة بالقطاع الفلاحي والتي حصلت عليه بتكلفة أقل نتيجة دعم الدولة. كما قدمت هذه الدراسة جملة من الاقتراحات التي يمكن أن تساعد على

تحسين هذه الوضعية وتمكين التأجير التمويلي من القيام بدوره في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تمثل غالبية النسيج الاقتصادي الوطني.

- دراسة بن نونة أحمد (2012) بعنوان:

« Aspects fondamentaux du crédit-bail au Maroc- Arbitrage entre le et l'emprunt », Ecole doctorale de Dauphine, Université crédit- bail Paris- Dauphine, 2012

وهي أطروحة دكتوراه، قام من خلالها الباحث بدراسة نشاط التأجير التمويلي في دولة المغرب ، حيث قدم تفصيلا عن مختلف الجوانب القانونية والمحاسبية والاقتصادية للتأجير التمويلي للمنقولات كما تنص عليه التشريعات والقوانين المعمول بها في المغرب، هذا عن القسم الأول للدراسة، أما القسم الثاني فقد خصصه للتحكيم والمفاضلة بين التأجير التمويلي والقرض البنكي، ثم كيفية اتخاذ قرار الاختيار بينه وبين القرض البنكي. وخلصت هذه الدراسة في النهاية إلى أن عمليات التأجير التمويلي في المغرب والمستوحاة من النموذج الفرنسي تحتل مكانة كبيرة في سوق التمويل، ففي نهاية 2010م بلغت قيمة هذه العمليات 2109,مليار درهم، مقدمة من طرف سبع شركات للتأجير التمويلي. أما فيما يخص المفاضلة بين التأجير التمويلي والقرض البنكي فقد انتهت الدراسة إلى أن التدابير الجبائية المتعلقة بنوعية الاهتلاك المطبق والتخفيض في مبلغ الرسم على القيمة المضافة والمرتبطة بنوع الأصول الممولة هي أسس الاختيار بينهما.

- دراسة حسن محمد حسين الفطافطة(2006) موسومة بـ: **"التأجير التمويلي ومتطلبات تطبيقه في الدول العربية"**، وهي رسالة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2006. تناول الباحث من خلال هذه الدراسة الإطار النظري لأسلوب التأجير التمويلي وبعض تجارب دول العالم في هذا المجال، مركزاً على التجربة العربية وأهم التحديات التي تواجهها، و اقترح حلول ومتطلبات لزيادة فاعلية تطبيق التأجير التمويلي في الدول العربية. مع التركيز أكثر على مصر والمغرب وتونس عند قياس حجم التأجير التمويلي بالنسبة للاستثمار والتمويل البنكي.

- دراسة مليكة زغيب(2005) بعنوان: " **دور وأهمية قرض الإيجار في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"**، وهي مقالة منشورة في مجلة العلوم

الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف، العدد05 ،2005 . تعرضت هذه الدراسة لمفاهيم وخصائص كل من المؤسسات الصغيرة المتوسطة والتأجير التمويلي مع إبراز فعالية هذا الأخير كمصدر تمويلي للشركات. من خلال دراسة جدوى التمويل بالتأجير مقارنة بالقرض البنكي في ظل غياب التمويل عن طريق السوق المالي. خلصت هذه الدراسة إلى نتيجة مفادها أن التأجير التمويلي يعد حلا مناسبا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بما يسمح لها من تدعيم تنافسيتها من خلال سد احتياجاتها التمويلية المتعلقة باقتناء الأصول الاستثمارية.

بعد التعرض لمختلف الدراسات السابقة ومساهمتها العلمية في إثراء موضوع التأجير التمويلي. نشير إلى أنه تكمن مساهمة هذه الدراسة في تسليط الضوء على مختلف شركات التأجير التمويلي الجزائرية، ثم دراسة تطور حجم سوق التأجير التمويلي في الجزائر وأهم العقبات التي تعتريه مع اقتراح عناصر أساسية لزيادة فاعليته.

خطة الدراسة

من أجل الإجابة عن إشكالية الدراسة وجزئياتها الموضحة من خلال الأسئلة الفرعية المطروحة، والتحقق من صحة الفرضيات من عدمه، وكذا من أجل الوصول إلى الأهداف المنشودة للدراسة، فقد تمّ تقسيمها إلى ثلاث محاور، يتعرّض المحور الأول إلى ماهية التأجير التمويلي وأطرافه ومراحله، والمحور الثاني يشير إلى نشاط التأجير التمويلي في الجزائر من خلال شروط تأسيس شركاته وتطورها وحجم سوقه، أما المحور الثالث فيتناول العقبات التي تواجه نشاط التأجير التمويلي في الجزائر والمحور الرابع يبين المقترحات للتغلب على تلك العقبات.

2. - ماهية التأجير التمويلي وأطرافه ومراحله

يتطرّق هذا المبحث إلى بعض المفاهيم التي تعرّف التأجير التمويلي، ثم مختلف أطرافه، مع مراحل التأجير التمويلي.

1.2. - تعريف التأجير التمويلي

لقد تعدّدت المفاهيم الخاصّة بتعريف التأجير التمويلي، فهناك من يركّز على الجوانب القانونية، والبعض الآخر يركّز على الجوانب الاقتصاديّة والماليّة،

كما نجد مفاهيم محدّدة وأخرى واسعة، إلاّ إنّها في مجملها تشمل خصائص التأجير التمويلي باعتباره مصدراً من مصادر تمويل الأصول.

- تعريف Luc Bernet-Rollande:التأجير التمويلي " هو عبارة عن تقنية للتمويل تستعملها البنوك أو المؤسسات المالية المتخصصة، بحيث تحصل على موجودات منقولة أو عقارات لتأجيرها لمؤسسة أخرى. وهذه الأخيرة بدورها تقوم بإعادة شرائها بقيمة متبقية عامةً تكون منخفضة عند انتهاء مدّة العقد، ويتمّ التسديد على أقساط متفق عليها تسمى بثمن الإيجار "(Luc Bernet-Rollande,1999 :217).

- تعريف القانون الجزائري:التأجير التمويلي هو"عمليّة تجاريّة وماليّة يتمّ تحقيقها من قبل البنوك والمؤسّسات المالية أو شركة تأجير مؤهّلة قانوناً، مع المتعاملين الاقتصاديّين الجزائريّين أو الأجانب، أشخاصاً طبيعيّين كانوا أم معنويّين تكون قائمة على عقد إيجار يمكن أنّ يتضمّن أو لا يتضمّن حقّ الخيار بالشراء لصالح المستأجر، وتتعلق فقط بأصول منقولة أو غير منقولة "(الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،1996 :25).

نخلص من مختلف التعريفات، بأن التأجير التمويلي عبارة عن أسلوب متوسّط وطويل الأجل لتمويل الأصول الرأسمالية للشركات والمشروعات الاقتصادية، وهو عقد تأجير يبرم بعلاقة تعاقدية بين طرفين أو أكثر لمدّة زمنية محدّدة مقابل تسديد دفعات إيجار دورية مع وجود خيار شراء الأصل المؤجّر في نهاية مدّة الإيجار.

2.2. - الأطراف التعاقدية في التأجير التمويلي

يتكوّن أطراف التعاقد في التأجير التمويلي من طرفين(الشكل رقم1) هما:

- المؤجّر: الذي يملك الأصل الرأسمالي؛

- المستأجر: الذي يقوم بتشغيل واستخدام هذا الأصل الرأسمالي، مقابل تسديد دفعات إيجاريه متفّق عليها، مع وجود خيار شراء هذا الأصل عند نهاية مدّة الإيجار.

الشكل رقم1 : العلاقة التعاقدية بين طرفين (المؤجّر، المستأجر)

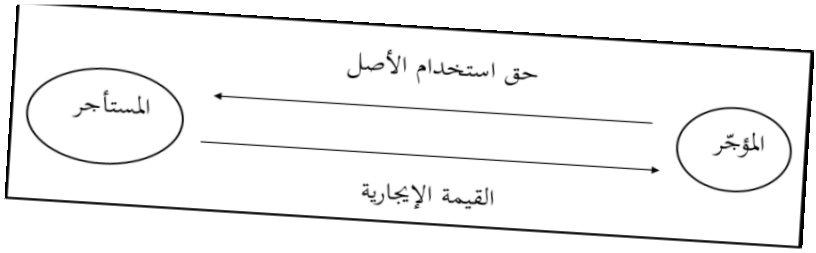

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة(2008)، التأجير التمويلي كأداة تمويلية متوسطة وطويلة الأجل، مؤتمر الاستثمار بمحافظات القناة، محافظة بورسعيد، جمهورية مصر العربية، ص 4.

كما يمكن أنّ تكون العلاقة التعاقدية بين أطراف التأجير التمويلي ثلاثية (الشكل رقم 2) على النحو الآتي:

- المورد : وهو المقاول أو المنتج أو الموزّع للأصول المؤجّرة، حيث يقوم بتسليمها للمؤجر وفقاً للمعايير والشروط المتفق عليها بينه وبين المستأجر.

- المستأجر: وهو الطرف الذي يتفاوض مع المورد لاقتناء الأصل ويحدّد خصائصه وصفاته.

- المؤجّر: الموّل لشراء الأصل، بمعنى " شركة التأجير التمويلي التي تقبل بتمويل العمليّة والتي تتميّز بالملكية القانونية للأصل موضوع العقد، هذه الشركة تقوم بنشاط مالي متخصّص بما أنّ المستأجر هو الذي يتحمّل كلّ الالتزامات التقنيّة المتعلّقة بالأصل "(Pascal Philippossian,1998:07).

الشكل رقم 2 : علاقة تعاقديّة بين ثلاثة أطراف (المؤجّر، المستأجر، والمورد)

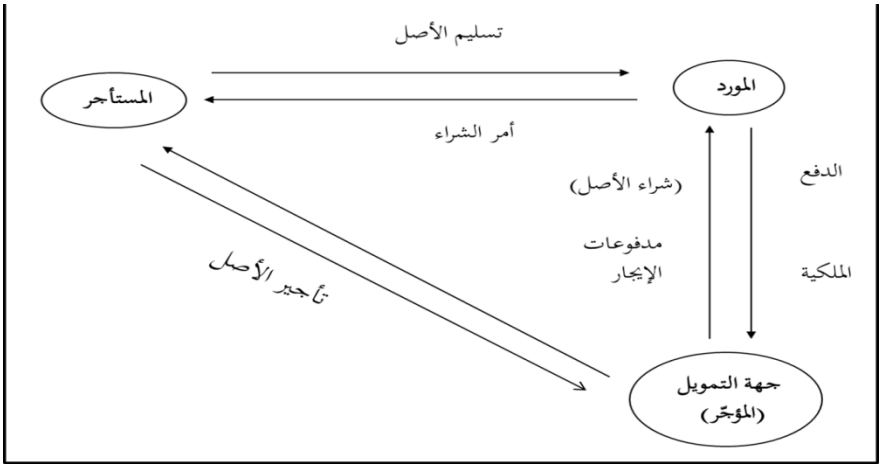

المصدر : برايان كويل(2007) ، التأجير فن وإدارة :leasing، ترجمة خالد العامري ،دار الفاروق للاستثمارات الثقافية، الطبعة العربية الأولى، القاهرة، ص9.

3.2. - مراحل عمليّة التأجير التمويلي

تمر عمليّة التأجير التمويلي بثلاث مراحل أساسية وهي :

المرحلة الأولى: إنّجاز عمليّة شراء الأصل

حيث يقوم المؤجّر (شركة التأجير التمويلي) بشراء الأصل المراد تأجيره من المورد ليؤجّره إلى المستأجر، ثم يتمّ إبرام عقد الشراء بين المورد والمؤجّر.

المرحلة الثانية: تأجير الأصل

يسلّم المؤجّر (شركة التأجير التمويلي) الأصل للمستأجر، بعد إمضاء عقد التأجير بين المؤجّر والمستأجر حيث يلتزم هذا الأخير بمهمّة تأمين وصيانة الأصل المؤجّر.

المرحلة الثالثة: انقضاء عمليّة التأجير التمويلي

وهي مرحلة انقضاء مدّة عقد التأجير التمويلي، وتدعى كذلك بمرحلة الخيار لأن المستأجر يجد نفسه أمام خيارات ثلاث:

أ - رفع خيار الشراء المنصوص عليه في العقد مقابل دفع القيمة المالية المتبقّية للمؤجّر، وتمثّل عادةً ما بين 1 ٪ إلى 6 ٪ من سعر الشراء، وبالتالي اكتساب الأصل والتمتّع بالملكية التامة(بالمقدم مصطفي وآخرون،2005: 07)؛

ب - طلب تجديد عقد التأجير التمويلي من طرف المستأجر مع شركة التأجير التمويلي لمدّة أخرى والتفاوض على شروط جديدة تأخذ في الاعتبار تقادم الأصل المؤجّر؛

ج - إرجاع الأصل إلى المؤجّر (شركة التأجير التمويلي) وإنّهاء عمليّة التأجير.

3. - نشاط التأجير التمويلي في الجزائر

يرجع اعتماد تأسيس شركات التأجير التمويلي في الجزائر إلى مجلس النقد والقرض حسب النظام رقم 96 -06 المؤرخ في 17 صفر 1417هـ الموافق لـ 03 جويلية 1996م، بالإضافة إلى قانون النقد والقرض رقم 90 -10 والأمر رقم 96 -09 المتعلّقة بالتأجير التمويلي (الاعتماد الإيجاري).

ولابد أن تخضع هذه الشركات للشروط الآتية(الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،1996 :13):

- يمكن لشركات التأجير التمويلي على غرار البنوك والمؤسّسات المالية، القيام بعمليات التأجير التمويلي كما هو منصّوص عليه في التشريع المعمول به؛

- شركة التأجير التمويلي تؤسّس على شكلّ شركة أسهم " شركة مساهمة"[1] طبقا للتشريع المعمول به في الجزائر؛

- يجب أن لا يكون مؤسسو شركة التأجير التمويلي أو مسيّروها أو ممثلوها موضوع أيّ منع منصّوص عليه في المادة رقم 125 من القانون رقم 90 -

[1] هي شركة يقسم رأس المال فيها إلى أسهم قابلة للتداول، و لشركة المساهمة كيان قانوني مستقل عن حملة أسهمها، أي أن لها شخصية اعتبارية مستقلة عن أصحاب حقوق الملكية. و تنقسم شركاتُ المساهمةِ إلى شركاتٍ مساهمةٍ عامةٍ و شركات مساهمة خاصة ولا يسأل الشريك في شركة المساهمة إلا بقدر حصته في رأس المال.

10 المتعلّق بالنقد والقرض، كما عليهم استيفاء الشروط(الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،1993 :14) التي يجب أن تتوفّر في مؤسسي البنوك والمؤسّسات المالية ومسيريها وممثّليها؛

- تقدّم طلبات التأسيس إلى مجلس النقد والقرض مرفقاً بملف يحدد مضمونه بتعليمه من بنك الجزائر؛

- الحدّ الأدنى للرأس المال الاجتماعي يستلزم على الشركة اكتتابه يحدد ب 3.5 مليار دينار جزائري، دون أن يقلّ المبلغ المكتتب عن 50% من الأموال الخاصّة؛

- يجب خضوع عمليات شركات التأجير التمويلي للإشهار.

يمنح الترخيص والاعتماد بمزاولة نشاط التأجير التمويلي للشركة بمقرّر من محافظ بنك الجزائر في أجل أقصاه شهران من إيداع الملف، ينشر في الجريدة الرسمية والذي يتضمن: الاسم التجاري للشركة، عنوان المقر الاجتماعي للشركة، ألقاب وأسماء أهمّ مسيريها، مبلغ رأس المال وتوزيعه بين المساهمين.

والقانون الجزائري خص البنوك والمؤسسات المالية بعمليات التأجير التمويلي و أضاف إمكانية إنشاء شركات تأجير تمويلي من طرف الشخصيات المعنوية، مع اشتراط أن تكون مؤهلة قانونًا ومعتمدة صراحة من طرف البنك المركزي(الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،1996 :المادة1).

وباعتبار أن عمليات التأجير التمويلي مالية وتجارية، فعلى شركات التأجير التمويلي أن تأخذ في الحسبان قواعد الحيطة والحذر حتى تُستعمل هذه الطريقة التمويلية وفقاً لأهدافها المنشودة، وأن لا تمثل تقنية تختص بها فقط المشروعات والشركات التي أتقلت كاهلها الديون(عبد الله إبراهيمي،1998 :160).

1.3: تطور شركات التأجير التمويلي في الجزائر

تمارس نشاط التأجير التمويلي في الجزائر حالياً سبعة شركات، خمسة منها مختصة في هذا المجال وهي: الشركة العربية للإيجار المالي (ALC) و الشركة المغربية الجزائرية للإيجار المالي(MLD) و الشركة الوطنية للإيجار المالي(SNL) ، شركة الجزائر إيجار(EDI)، شركة إيجار الجزائر(ILA) إضافةً

إلى شركتين ماليتين معظم نشاطهما يرتكزا على التأجير التمويلي وهما: الشركة المالية للاستثمار والمساهمة والتوظيف(SOFINANCE)، شركة إعادة التمويل الرهني (SRH) ويمكن التعريف على هذه الشركات باختصار فيما يلي:

1 - الشـــــركة العربيـــــة للإيجـــــار المـــــالي -www.arableasing dg(.com,2019)

هي شركة ذات أسهم، تم اعتمادها بالجزائر في 10/ 10/ 2001 برأسمال قدره 758 مليون دج (10 ملايين دولار أمريكي) موزّعة بين المساهمين على النحو الآتي:

- بنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC) الجزائري 41٪.
- الشركة العربية للاستثمار السعودية (TAIC): 25٪.
- الصندوق الوطني وللتوفير والاحتياط (CNEP – Banc): 27٪.
- رأس المال الخاص: 7٪.

يتمثّل نشاط الشركة في مجال التأجير التمويلي للأصول المنقولة وغير المنقولة لقطاعات البناء والأشغال العمومية، النقل، الصناعة التحويلية والغذائية، الخدمات الصحية.

وكانت الشركة العربية للإيجار الحالي (ALC)قد بدأت نشاطها في ماي 2002م التي تهدف من خلاله المساهمة في تمويل وتطوير الشركات الاقتصادية، والمشاركة في وضع الأطر القانونية، الضريبية والجمركية التي تنظم عمليات التأجير التمويلي بالجزائر.

أمّا الامتيازات الممنوحة من طرف الشركة للشركات فتتمثّل فيما يلي:

- تقديم الاستشارة والمرافقة اللازمة لصاحب المشروع لتجسيد مشروعه الاستثماري في أحسن الظروف؛
- المرونة والسرعة في دراسة ملف التمويل والرّد عليه في غضون خمسة عشر يومًا؛
- للشركة الحرية في اختيار المورد والمعدّات المناسبة لها؛
- الاستفادة من الامتيازات الجبائيّة والضريبة لعقد التأجير التمويلي؛
- في حالة اختيار الشركة لخيار الشراء فإن الشركة المالية(ALC) تتنازل عن ملكية الأصول المؤجّرة بمبلغ رمزي يقدر 1000دج.

2 -الشركة المغربية الجزائرية للإيجار (MLA LEASING)

مؤسّسة مالية متخصّصة في التأجير التمويلي، معتمدّة من طرف مجلس النقد والقرض بتاريخ 18/ 10/ 2005 رأسمالها الاجتماعي يساوى 1.2 مليار دج، موزعة على المساهمين وفق ما يلي:

- الشركة التونسية للإيجار المالي بنسبة 30٪.
- بنك الأمّان بنسبة 21٪.
- شركة FMO بنسبة 17٪، وشركة "SF " بنسبة 17٪.
- "PROPARCO" بنسبة 8٪.
- "MPEF"بنسبة 4٪، أما "CFAO" بنسبة 3٪.

بدأت الشركة نشاطها منذ ماي 2006م، في تمويل الشركات والمشروعات الاقتصادية لمختلف قطاعات النشاط (الصناعة، التجارة، الخدمات، ... الخ)، وبالأصول الآتية:

أ) معدات البناء والأشغال العمومية، جرارات ... الخ).

ب) وسائل النقل العمومي للبضائع، حافلات نقل المسافرين.

ج) السيارات النفعية والسيارات السياحية.

د) معدّات ووسائل الإنتاج: أجهزة الإعلام الآلي والمكتبية.

ه)الأجهزة والمعدّات الطبية.

و) الأصول العقارية من مكاتب ومحلات تجارية.

3 - الشركة الوطنية للإيجار المالي(SNL)

تم التوقّع على "عقد للمساهمين" لإنشاء هذه الشركة بتاريخ 23 سبتمبر 2009م، برأسمال قدره 3.5 مليار دج من طرف كلّ من البنك الوطني الجزائري (BNA) و بنك التنمية المحلية (BDL)

وهي موجهة لتمويل الشركات الصغيرة و المتوسطة عن طريق صيغة التأجير التمويلي في كافة القطاعات ماعدا الفلاحة والصيد البحري، وتنتشر حاليا عبر 12 ولاية خاصة التي تتميز بتواجد عدد معتبر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثل العاصمة ووهران و سطيف و غرداية(http://www.snl.dz,2019).

4 - شركة إيجار الجزائر

:(,2019https://www.ijarleasingalgerie.dz

إيجار الجزائر (ILA) هي مؤسسة مالية مختصة في التأجير التمويلي، أنشأت في ديسمبر 2009م برأس مال اجتماعي بقيمة 3.5 مليار دج . حيث ساهم بنك الجزائر الخارجي (BEA). بنسبة 59 بالمائة، مع تخصيص جزء منه لفائدة المستثمرين الجزائريين، كالشخصيات المعنوية والأفراد، بينما يساهم (BES) Esperito Santo Banco البرتغالي ب35 بالمائة، في حين تبقى مساهمة صندوق الاستثمار Swicorp بنسبة 6 بالمائة.

إن شركة إيجار الجزائر (ILA)، تسهل الحصول على معدات جديدة، في مختلف قطاعات النشاط مثل النقل، الصناعة، السيارات، السياحة، الصحة، أشغال البناء. في إطار توفير خدمات التأجير التمويلي لكافة المؤسسات الجزائرية والأجنبية المقيمة بالجزائر .على غرار قروض ايجارية لفائدة العقارات الوظيفية، ومعدات وتجهيزات الآلات المتحركة، ومختلف تجهيزات الآلات المختصة في مختلف المنتجات.

5 - شركة الجزائر إيجار(https://www.eldjazairidjar.dz,2019) :

مؤسسة مالية مختصة في التأجير التمويلي، وافق على تأسيسها بنك الجزائر بتاريخ 02 أوت 2012م، برأس مال اجتماعي بقيمة 3.5 مليار دج. موزعة على المساهمين وفق ما يلي:

- القرض الشعبي الجزائري CPA بنسبة 47٪.
- بنك التنمية المحلية BADR بنسبة 47٪.
- الشركة الجزائرية السعودية للاستثمار ASICOM بنسبة 06٪.

إن إنشاء شركة El Djazair Idjar هو جزء من تنفيذ خطط أعمال المساهمين لخلق مناخ ملائم لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتقديم التمويل المناسب لنموها.

6 - شركة إعادة التمويل الرهني(http://www.srhdz.org,2019)

تأسست شركة إعادة التمويل الرهني(SRH) في 271997/11/ كشركة مالية ذات طابع اقتصادي عمومي برأسمال اجتماعي بقيمة 293, مليار دج، ثم رفع سنة 2003 إلى 1654, مليار دج في شكل أسهم عددها 833

سهما بقيمة خمسة ملايين دج للسهم الواحد.

وقد منح مجلس النقد والقرض سنة 2011 اعتمادا للشركة للتخصص في التأجير التمويلي للعقاري الصناعي والتجاري مع وعد بالبيع في نهاية مدة الإيجار. يرتكز نشاط هذه الشركة على تنمية السوق العقارية في الجزائر على المدى البعيد خاصة فيما يتعلق بتشجيع تقديم قروض سكنية بالتعاون مع البنوك والشركات المالية، لتمكين المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من تمويل العقار الذي يتناسب ونشاطها الاقتصادي. في ظل الصعوبات التي تعانيها هذه المؤسسات في هذا المجال.

7 - الشركة المالية للاستثمار والمساهمة والتوظيف (www.sofinance –dz.com,2019)

تأسست الشركة المالية للاستثمار والمساهمة والتوظيف في 04 أفريل 2000م برأس مال قدره 5 مليار دج، بناءً على مبادرة من المجلس الوطني لمساهمات الدولة CNPE. وقد حصلت على الاعتماد من بنك الجزائر بتاريخ 09 جانفي 2001م، فبدأت في ممارسة نشاطها المخصص لأكثر من 60٪ للتأجير التمويلي، إضافة إلى الائتمان والاقتراض، المشاركة في رأس المخاطر و الاستشارة ومساعدّة المؤسّسات الاقتصادية.

تهدف هذه الشركة من خلال مهامها ووظائفها إلى دعم وإنعاش الاقتصاد الوطني وذلك بنظرة جديدة فيما يخصّ تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسّطة تتلخّص فيما يلي(بريش السعيد،2007 :12):

- تطوير وترقية الشركات الصغيرة والمتوسطة والمساهمة في رأس مالها؛
- امتلاك حصص في شركات محلية أو أجنبية؛
- تقديم مختلف أشكال الافتراض والائتمان بدون اعتبار للضمانات كلّ عمليات القرض بالنسبة للغير؛
- حيازة كلّ الديون والأوراق التجارية. والمساهمة كوسيط في المعاملات الخاصّة بها وبالأسهم والمستندات؛
- تطوير الاعتماد على التأجير التمويلي لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وبناء على قرار المجلس الوطني لمساهمات الدولة في 2003/10/20 تم تركيز مهام الشركة على :

- القطاع العام وتوسيع تدخلاتها في المهام فيما يتعلّق بمساعدّة الشركات في عملية الخوصصة.

- دعم وتأهيل وتطوير المؤسّسات والشركات ومساعدتها في إعادة هيكلّتها المالية والإستراتيجية ،توفير كلّ فرص التمويل المناسبة (التأجير التمويلي ، رأس المال المخاطر، قروض متوسطة ، ضمان الكفالات).

تقوم شركة Sofinance بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاعات الآتية: المباني والأشغال العمومية والري، نقل المسافرين والبضائع، الأشغال البحرية، المناجم والمحاجر، الصناعة.

جدول رقم 1 : مكانة التأجير التمويلي ضمن استثمارات شركة Sofinance

خلال الفترة 2013م -2017م

المبالغ : بالآلاف دج

العناصر	2013	2014	2015	2016	2017
التأجير التمويلي	4 273 328	4 182 943	4 933 000	138 0005	6 250 598
المساهمة في رأس المال المخاطر	626795	1 195 626	1 245 600	047 0001	163 9371
ضمان الكفالات	000541	000575	000672	608 0001	966827

Source: SOFINANCE, SOFINANCE en chiffres, le 03/02/2020 sur le site: http://sofinance.dz/sofinanceenchiffre/

من خلال الجدول رقم 1 يتبيّن بأنّ نشاط الشركة يتركّز أكثر في عمليات التأجير التمويلي مقارنة بالتمويل عن طريق رأس المال المخاطر، كما أنه يحقّق ارتفاعات مستمرّة، فقد كانت نسبة نموه 18٪ سنة 2015م بالنسبة لسنة 2014م، ثم استمرّ في الارتفاع بنسب 04٪، 22٪، سنة 2015م، ثم حقّق معدل نمو يقدر بـ 22٪ سنة 2017م مقارنة بسنة 2016م.

2.3:تطور حجم سوق التأجير التمويلي في الجزائر

يتكون عرض سوق التأجير التمويلي في الجزائر من 07 شركات وهي: الشركة العربية للإيجار المالي (ALC) و الشركة المغربية الجزائرية للإيجار المالي(MLD) و الشركة الوطنية للإيجار المالي(SNL) ، شركة الجزائر إيجار(EDI)، شركة إيجار الجزائر(ILA) والشركة المالية للاستثمار والمساهمة والتوظيف(SOFINANCE)، شركة إعادة التمويل الرهني (SRH). إضافة إلى مجموعة من البنوك التي تقوم بتمويل عمليات التأجير التمويلي بجانب نشاطاتها الرئيسية وهي: Société Générale، BNPPARIBAS، NATIXIS، AL SALAM BANK، EL BARAKA، HOUSING BANK ALGERIA، BADR .

يتم قياس حجم التأجير التمويلي بتجميع قيمة عقود التأجير التمويلي للشركات والبنوك ثم دراسة تطورها خلال فترة 2012 م إلى 2017 م كما يوضح ذلك الجدول الآتي:

جدول رقم 2 : تطور قيمة سوق التأجير التمويلي في الجزائر

خلال الفترة 2012م -2017م

الوحدة: مليون دج

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017
المبالغ	26000	32000	51000	45000	40000	47000

Source : ABEF, Evolutions, disponible le 12/05/2020 à 09:30 sur le site électronique:https://www.abef-dz.org/abef/?q=evolutions.html et Arezki Benali, Marché du leasing, disponible le 13/05/2020 à 02:40 sur le site électronique : https://www.algerie-eco.com/2017/03/19/marche-leasing/

يظهر الجدول رقم 2 أنّ سوق التأجير التمويلي في الجزائر، حقّق ارتفاعات مستمرّة خلال الفترة 2012م إلى 2014م، فقد كانت نسبة نموه 23.08٪ سنة 2013م بالنسبة لسنة 2012م، ثم استمرّ في الارتفاع بمعدل 59.38٪ سنة 2014 ليصل إلى 51 مليار دج، لكنه تراجع إلى مبلغ 45 مليار دج، 40 مليار دج، سنتي 2015م، 2016م، على التوالي، ثم حقّق معدل نمو يقدر بـ 17.50٪ سنة 2017م مقارنة بسنة 2016م.

كما أنه من المتوقع حدوث زيادة سنوية تتراوح بين 20٪ إلى 25٪ في معدل نمو حجم التأجير التمويلي بالجزائر في السنوات القادمة، وتمثل نسبة سوق قرض الإيجار من إجمالي التمويل للاقتصاد الجزائري 1 % وهي نسبة ضعيفة مقارنة ببعض دول الاتحاد المغاربي كالمغرب الذي تصل النسبة فيه إلى 8 % وتونس إلى 6,5 % (Arezki Benali, https://www.algerie-eco.com, 2020)

إن المزايا العديدة التي يتمتع بها التأجير التمويلي تجعله يستجيب للعديد من الاحتياجات التمويلية للمتعاملين الاقتصاديين على اختلاف قطاعات أنشطتهم، وهو ما يؤدي إلى تنوع الطلب على هذه الصيغة التمويلية بمختلف أنماطها. وتعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأكثر طلبا لهذه الصيغة التمويلية في الجزائر إلى جانب بعض الأعمال الحرة والشركات الكبيرة، فالمنتجات الرأسمالية المعروضة عديدة وتمول العديد من المجالات الاقتصادية ، منها مثلا: قطاع المحروقات والقطاع الصناعي تمويله بالمعدات الصناعية للإنتاج والتحويل. قطاع البناء والأشغال العمومية الذي يتطلب آلات وتجهيزات متعددة كالمهدات، الرافعات والجارفات، مصانع الخرسانة، معدات المناولة... الخ. قطاع النقل الذي يحتاج إلى المركبات الخفيفة والثقيلة المخصصة لنقل البضائع والأشخاص. ثم قطاع السياحة الذي يجهز بمعدات الفنادق، الإطعام، وسائل النقل وغيرها. قطاع الصحة الذي يحتاج إلى كراسي طب الأسنان، معدات التصوير الإشعاعي، التجهيزات الطبية... إلخ. قطاع الخدمات الذي يتطلب تمويل أو تجديد معدات الاتصالات السلكية واللاسلكية، الكمبيوتر والمعلوماتية، المكاتب... الخ.

إنّ أسلوب التأجير التمويلي ساهم - مع مصادر التمويل الأخرى - في تمويل الاستثمار وتحفيزه بالجزائر، إذ تكمن أهميته في قدرته على المساهمة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي يرتكز عليها كثيرًا في الحد من مشكلة البطالة وتحقيق التنمية الاقتصادية.كما يعدّ التأجير التمويلي نظامًا مكمّلاً للقطاع البنكي والمصرفي.

4. - العقبات التي تواجه شركات التأجير التمويلي في الجزائر

تواجه شركات التأجير التمويلي في الجزائر كثيرًا من العقبات مرتبطة بالمناخ الاستثماري والإطار القانوني والجبائي والبنية الاجتماعية والثقافية تحد من اتساع نشاطها وتوسعها.

1.4. - مشاكل مرتبطة بالمناخ الاستثماري

إنّ المناخ الاستثماري يؤثر بشكل مباشر على سوق التأجير التمويلي فكلما كانت البيئة مناسبة للاستثمار كان ذلك مشجعًا على ازدهار عمليات التأجير التمويلي. وحسب تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2019م، صنف الجزائر في المرتبة 157 من أصل 190 دولة وهي درجة متأخرة، مقارنة ببعض الدول العربية كالإمارات العربية التي صنفت في المرتبة 16، البحرين 43، المغرب 53، كما يوضح ذلك الجدول الآتي:

الجدول رقم 3 : سهولة ممارسة أنشطة الأعمال حسب البلدان

البلد	الترتيب العام 2019م
نيوزيليندا	1
سنغافورة	2
الصين	3
الدنمارك	4
جمهورية كوريا	5
الولايات المتحدة	6
ماليزيا	12
الإمارات العربية	16
البحرين	43
المغرب	53
المملكة العربية السعودية	62
تونس	78
مصر	114
الجزائر	157

المصدر:متاح في الموقع بتاريخ:2020/02/04
https://arabic.doingbusiness.org

فمن خلال ترتيب الجزائر في الجدول رقم 3، يتّضح بأنّ البيئة الاستثمارية لا تزال غير مشجعة للاستثمار. و أنّ كثرة الإجراءات والوثائق الإدارية وبطئها، وبروز ظاهرة الفساد المالي والإداري كلّها عوامل تشكّل عقبات أمام الاستثمار المحلي أو الأجنبي(كريفار مراد، بربري محمد أمين ،2017 :59).فمثلاً لبدء النشاط التجاري يلزم 14 إجراءً، تستغرق 24 يومًا، والحصول على تراخيص البناء يتطلب 22 إجراءً، خلال 240 يومًا[2] بسبب نقص الموارد البشرية وكفاءتها والتقيد المفرط في إجراءات تسجيل الملكية لتصل إلى 16 إجراءً تستغرق 18 يومًا. كما أنّ مؤشّر عمق المعلومات الائتمانية[3] يقدر بـ 2، ومؤشر قوة الحقوق القانونية[4] يساوي 3 و نسبة تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية ضعيفة جدًا تقدر بـ0.2٪ من عدد السكان الراشدين، والوقت اللازم لإتمام التصدير يأخذ 17 يومًا بـ 8 مستندات، أما الاستيراد فأطول حيث يستغرق 23 يومًا بـ 9 مستندات(البنك الدولي للإنشاء والتعمير،2009 :86).

كلّ هذه المؤشرات تؤثر سلبًا على المشروعات الاستثمارية والطلب على الأصول والمعدّات وبالتالي على نشاط التأجير التمويلي بالجزائر، التي يحتاج إلى سوق مناسب لاستيعاب وتسويق منتجاته.

2.4. - مشاكل قانونية وتنظيمية

رغم صدور النصوص القانونية والتشريعية المنظمة لعمليات التأجير التمويلي (الاعتماد الإيجاري) في الجزائر كالأمر رقم 96 . 09 المؤرخ في 11/ 10/ 1996. إلاّ أنه لا تزال العديد من الثغرات القانونية التي تستوجب التكفل بها وتتمثل في:

1_ مواجهة شركات التأجير التمويلي والبنوك مشاكل عديدة جراء تأخر صدور النص التنظيمي الذي أحالت عليه المادة 6 من الأمر رقم 96 . 09 المتعلق بالتأجير التمويلي بخصوص كيفية إشهار عمليات التأجير التمويلي، صعوبات لكون الإشهار يعتبر شرطًا لثبوت حجية عقد التأجير التمويلي اتجاه الغير

(2) رغم أن القانون الجزائري يحدّدها بشهرين فقط.

(3) مؤشر درجاته من 0 إلى6.

(4) مؤشر درجاته من 0 إلى 10.

ولاسيما لممارسة امتيازات المؤجّر المنصوص عليها في القانون"(ناصر حيضر،2004 :08)؛

2_ صعوبة استرداد شركات التأجير التمويلي للأصول الرأسمالية المستأجرة في حالة عدم سداد أقساط الإيجار من قبل المستأجر؛

3_ إنّ اعتبار البنك المركزي الجزائري "بنك الجزائر" بأنّ التأجير التمويلي عملية ائتمانية وبالتالي فالمؤسّسات المالية وشركات التأجير التمويلي تخضع لتطبيق القواعد والنسب الاحترازية عليها يحدّ من قدرة نشاط هذه المؤسّسات وتوسّعها؛

4_ في حالة التأجير التمويلي الدولي تحدث صعوبات في اختيار قانون الدولة للمؤجّر أو المستأجر بغرض حفظ حقوق أطراف التأجير المتعاقدة كانتقال الملكية وإعداد الرهن وتنفيذ الأحكام الصادرة في دولة المؤجّر أو المستأجر.

3.4. - مشاكل ضريبية ومحاسبية

لا يزال النظام الضريبي في الجزائر يحوي عقبات تعيق الاستثمار، فتقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2009م صنف الجزائر في الترتيب 166 من حيث دفع الضرائب وهي مرتبة متأخّرة، فعدد المدفوعات تصل إلى 34 مرة سنويًا تستغرق451 ساعة، وإجمالي سعر الضريبة يقدر بـ 74.2٪ من الأرباح (البنك الدولي للإنشاء والتعمير،2009 :86).

بالإضافة إلى ذلك هناك عدة عقبات ضريبية ومحاسبية يمكن إجمالها في ما يلي :

1. يشكل احتساب الرسم على القيمة المضافة (TVA) على كامل أقساط الإيجار[سم] عبئًا كبيرًا على السيولة النقدية للشركات المستأجرة؛

2. نقص إلمام المصالح الجمركية والضريبية بالجوانب القانونية والامتيازات الجبائية الممنوحة لهذا الأسلوب التمويلي، يعيق من تطوّره ويضيع كثيرًا من الجهد والوقت في التدخل لإجراء التظلّمات وحلّ الإشكالات؛

(5) استثنى قانون المالية التكميلي لسنة 2009م أقساط الإيجار الناتجة عن تأجير المعدات و التجهيزات ذات الصنع الجزائري.

3. الاختلاف في بعض الشركات والشركات بين التسجيل المحاسبي لأقساط الإيجار والمعالجة الضريبية لها من حيث كونها إيرادات أو تكاليف؛

4. مراجعة البند المتعلق بعدم السماح للمستأجر بتحويل ملكية العتاد الذي أجره عن طريق البنك لصالحه، إلا بعد خمس سنوات من تاريخ دفعه جميع المستحقات، فلا بدّ بالتسريع في عملية التنازل وتحويل الملكية في حالة انتهاء المستأجر من دفع ما عليه.

4.4. - مشاكل متعلّقة بالبيئة الاجتماعية وأخرى عملية وتقنية

أدّى غياب التعريف عن التأجير التمويلي من خلال الملتقيات والندوات ووسائل الإعلام في الجزائر إلى عدم الوعي بهذا الأسلوب ضمن مصادر التمويل والمزايا التي يتمتع بها، كما أنّ ثقافة الرغبة في تملك الأصل مباشرة من خلال شرائه والرهبة من أقساط الإيجار عوائق تحول دون تطوّر سوق التأجير التمويلي في الجزائر.

كما أنّ صيغة التأجير التمويلي التي تعمل وفقها شركات التأجير يرى بعض من المجامع الفقهية بأنّها لا تتوافق مع الشريعة الإسلامية.

أما العقبات العملية والتقنية فنوجزها فيما يلي:

1. نقص إلمام الشركات الاقتصادية والمؤسّسات المالية في الجزائر بمزايا هذا المصدر التمويلي بحيث لا يزال التعامل بمصادر التمويل التقليدية هو السائد؛

2. في حال وقوع حوادث وأضرار للأصول المؤجّرة يصعب تحويل المسؤولية المدنية للمالك على المستأجر؛

3. غياب شركات متخصّصة في شراء العتاد المستعمل يضع صعوبات أمام شركات التأجير التمويلي لإعادة بيع أو تأجير الأصول بعد استرجاعها؛

4. صعوبة إجراء وضع العلامة القانونية فوق العتاد المؤجّر ليثبت ملكيته لشركة التأجير التمويلي؛

5. الدفعة الأولية التي تكون في حدود 30٪ من الأصل المؤجّر تعتبر مرتفعة بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة والتي تحد من فعالية هذا المصدر التمويلي؛

6. عدم التزام المورد بالتصميم المقدم من قبل شركة التأجير التمويلي وتغير مواصفات المعدّات يحدّث خلاف فيمن يتحمل هذا الضرر؛

7. نقل الأصول المستأجرة إلى موقع جديد آخر يصعب استرداده في حالة إفلاس المستأجر أو عدم سداد أقساط الإيجار؛

8. صعوبات في تسيير المخاطر في حالة استلام الشركة المستأجرة عتادًا غير متطابق مع المواصفات التقنية المتفق عليها، فالإصلاح هذا الوضع يتطلب صعوبات تقنية عديدة وإضاعة للجهد والوقت مع احتمال تحميل مصاريف جديدة للشركة؛

9. نقص العمالة الفنية المؤهلة والكوادر البشرية المدربة في مجال التأجير التمويلي.

5.4. - مشكلة ضعف الإنتاج الصناعي في الجزائر

إنّ تطوّر أسلوب التأجير التمويلي في بلد ما، يرتبط فيه بمقدار تطوّر الإنتاج الصناعي للمعدات والأصول الرأسمالية، فالجزائر لا تزال مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة ولم تستطيع إنتاج سلع إستراتيجية لتحتل مكانة في السوق الدولية(عبود زرقين،2009 :162).

و لا يزال قطاع الصناعة يساهم بنسب ضعيفة في الناتج المحلّي الإجمالي حيث كان متوسط مساهماته 7.85٪. ما بين 2011م حتى 2016م على التوالي، كما يوضح ذلك الجدول رقم 4.

جدول رقم 4: نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام للفترة: 2011م -2016م

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016
النسبة٪	7.5	9.8	5.9	8.6	7.4	7.9

المصدر: بنك الجزائر(2016)، التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2017، ص150.

هذا النقص يرجع إلى الأداء الإنتاجي الضعيف للمؤسسات الصناعية، فهي لم تتمكن من تحقيق أهدافها الإنتاجية ولم تعمل على الاستغلال الأمثل لمواردها، بسبب عدّة عوامل أهمها : إهتلاك معظم أجهزتها وآلاتها، الانقطاع

المستمر لمخزونها من المواد الأوليّة بسبب التبعية للدول الأجنبية، ارتفاع نسبة الغياب عن العمل وكذا المنافسة الأجنبية، إضافة إلى أساليب التسيير التقليدية، غياب إستراتيجية شاملة، انعدام نظام معلومات مرن، التنظيم البيروقراطي وشدّة القيود المالية والمادية المفروضة(إلهام يحياوي،2007 :49).

5. - عناصر أساسية لزيادة فاعلية التأجير التمويلي في الجزائر

لتحقيق فاعلية التأجير التمويلي في الجزائر يلزم توفّر عناصر أساسية تذلّل العقبات والتحديات التي تعيق تقدّمه وتطوّره. أهمّها تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسساتية.

1.5. - الالتزام بمبادئ الحوكمة

قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في ماي 1999 بالاشتراك مع عدد من المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بإعداد وصياغة 06 مبادئ أساسية للحوكمة، حيث أصبحت هذه المبادئ تمثل المرجع الأساسي للعديد من الممارسات المتعلقة بحوكمة الشركات.

وقد قامت بمراجعتها وتعديلها في 22 أفريل 2004، لتشمل آخر التطورات في الدول الأعضاء وغير الأعضاء في المنظمة(www.oecd.org,2019) ، حيث أصبحت تتضمن المبادئ الستة التالية.

المبدأ الأول: وجود إطار فعال لحوكمة الشركات.

ينص المبدأ الأول بشأن حوكمة الشركات على الآتي: "ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يشجع على شفافية وكفاءة الأسواق وأن يكون متوافقا مع أحكام القانون وأن يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية".

المبدأ الثاني: ضمان حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية.

يجب أن يعمل إطار حوكمة الشركات على حماية وتسهيل ممارسة المساهمين لحقوقهم(مركز المشروعات الدولية الخاصة،2003 :145).

المبدأ الثالث: المعاملة المتساوية للمساهمين.

يشير هذا المبدأ إلى المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة، وحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية، والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية، وكذلك حمايتهم من أي عمليات استحواذ أو دمج مشكوك فيها، أو من الاتجار في المعلومات الداخلية، وكذلك حقهم في الإطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين.

المبدأ الرابع: دور أصحاب المصالح.

يعني هذا المبدأ أن يعترف نظام حوكمة الشركات بحقوق مختلف أصحاب المصالح، وفقا للقانون الساري أو وفقا للاتفاقيات المتبادلة، ويشجع التعاون الفعال بين الشركة ومختلف أصحاب المصلحة بهدف خلق الثروة ومناصب الشغل، وضمان استمرارية الشركة.

المبدأ الخامس: الإفصاح والشفافية.

ينص هذا المبدأ على الآتي: "ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يضمن نشر المعلومات الصحيحة، في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالشركة، لاسيما الوضع المالي، النتائج، المساهمون وحوكمة الشركة") Oman charles, Blume Daniel,2006 :1-4).

المبدأ السادس: مسؤوليات مجلس الإدارة.

ينبغي على حوكمة الشركات أن تؤمن قيادة إستراتيجية للمؤسسة ورقابة فعلية للتسيير من قبل مجلس الإدارة، وكذلك مسؤولية وأمانة مجلس الإدارة تجاه الشركة ومساهميها.

البيئة القانونية المناسبة لنشاط التأجير التمويلي تحمي حقوق والتزامات الأطراف المتعاقدة ممّا يساهم في نجاحه، فمثلاً وجود تشريعات مناسبة خاصّة بالتأجير التمويلي ببريطانيا في ستينيات القرن الماضي سارع في تطوّره مقارنه بالدول الأوروبية.

كما أنّ قصور الجوانب القانونية يعيق جلب الاستثمار الأجنبي والمحلّي فمؤسسة التمويل الدولية (شم)(IFC) واجهت هذه العقبة في كثير من الدول النامية فقامت بدور استشاري لمساعدتها في وضع إطار قانوني لنشاط التأجير التمويلي، مثّل ما تمّ مع كلّ من الأردن واليمن، أفغانستان، الضفة الغربية وقطاع غزة سنة 2007م(http://www.ifc.org,2019).

يؤدي الالتزام بمبادئ الحوكمة وقواعدها من قبل الشركات إلى الحد من الفساد المالي والإداري مع زيادة كفاءة أدائها، وبالتالي زيادة ثقة المستثمرين المحليين والأجانب، وما ينتج عنه من تنمية اقتصادية(سليمان محمد مصطفى،2006 :13) و(محمد عيد بلبع، 2016 :134).

2.5. - إنشاء جمعية التأجير التمويلي

إنّ وجود هيئة أو جمعية تضمّ الشركات التي تزاول نشاط التأجير التمويلي يساهم بشكل فعّال في نموه وتطوّره، بحيث ترعى مصالحه وتكون طرفًا مع المؤسّسات النقدية والهيئات المعنية بالاستثمار، في سنّ القوانين أو التشريعات الضريبية والجمركية فالجمعية تشكّل وسيلة ضغط من أجل جلب أكبر قدر من الامتيازات والتحفيزات لنشاطها.

فرغم وجود الجمعية المهنية للبنوك والمؤسّسات المالية في الجزائر، إلاّ أن نشاطها يضمّ كلّ القطاع المالي فلابد من إيجاد فرع لها متخصّص يتكفّل بتطوير نشاط التأجير التمويلي، مع تقويم تجربة جمعيتا المغرب وتونس اللتان انضمتا إلى اتحاد جمعيات شركات التأجير الأوروبية Leas Europe للانضمام إليه، في إطار الاستفادة من الخبرة العالمية للتأجير التمويلي ومن مزايا الشراكة الأورومتوسّطية التي خطت فيه الجزائر خطوات متقدّمة.

3.5. - التركيز على تمويل الشركات الصغيرة والمتوسّطة

رغم كون نشاط التأجير التمويلي بدأ بتمويل الأصول الرأسمالية الكبيرة الحجم كالطائرات والسفن والبواخر وغيرها، إلاّ أنّ التجربة الخاصّة للمؤسسات التمويلية الدولية والإقليمية وعلى رأسها مؤسسة التمويل

(6) مؤسسة عالمية للاستثمار وتقديم المشورة وهي إحدى أعضاء مجموعة البنك الدولي، تقوم بتشجيع المشاريع المستدامة في البلدان النامية الأعضاء بها.

الدولية(IFC) أثبتت أنّ التأجير التمويلي نما نموًا معتبرًا في الأسواق الصغيرة والنامية(حسن الفطافطة،2006، 204).

4.5. - متطلّبات اقتصادية ومالية

التأجير التمويلي ينمو في ظلّ سياسات الانفتاح الاقتصادي مع وجود سياسة اقتصادية رشيدة مشجّعة للاستثمار كالحوافز الضريبية والجمركية، إضافة إلى مرونة الجهاز المصرفي والمالي وحداثته ومواكبته لمتطلّبات العصر.

وبما أنّ شركات التأجير التمويلي في الجزائر هي مؤسّسات مالية تخضع لقانوني النقد والقرض شأنها كشأن المصارف فهي تخضع للالتزام بمعايير بازل([7]) وهذا يتطلب منها تطوير أنظمة إدارة المخاطر وتعزيز الحوكمة المؤسّساتية الداخلية وبناء قاعدة معلومات عن الزبائن ومحافظهم الائتمانية وتطوير سياسات إدارة رأس المال وتنقية محافظ الائتمان مع توفير كفاءة بشرية عالية، ذات خبرة قادرة على مواكبة معايير بازل(اتحاد المصارف العربية،2008 :13).

5.5. - متطلّبات بشرية واجتماعية

نشاط التأجير التمويلي يحتاج إلى توفر الخبرات اللازمة لتحقيق الفاعلية ولا يتأتي ذلك إلا بالاستثمار البشري وإعداد الإطارات، عن طريق التربّصات والدورات التدريبية في مختلف نواحي التأجير التمويلي القانونية والمحاسبية والضريبية والجمركية بالإضافة إلى الدراسات الائتمانية و الجدوى الاقتصادية.

فعلى شركات التأجير التمويلي والمؤسّسات المالية القيام بتوعية المتعاملين الاقتصاديين بالتنسيق مع الجمعية المهنية للبنوك والمؤسّسات المالية، بأهمية التأجير التمويلي كمصدر من مصادر التمويل وبمزاياه مقارنة بطرق التمويل

(7) لجنة بازل للرقابة المصرفية هي اللجنة التي تأسست من مجموعة الدول الصناعية العشرة و ذلك مع نهاية عام 1974م، تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا، نتيجة تفاقم أزمة الديون الخارجية للدول النامية و تزايد حجم و نسبة الديون المشكوك في تحصيلها التي منحتها البنوك العالمية و تعثر بعض هذه البنوك.

التقليدية وذلك بتنظيم أيامّ إعلامية و ملتقيات اقتصادية، مع التركيز على تغيير فكرة التملك الفوري للأصول الرأسمالية ولأنّ الثّروة تكمن في استخدام الأصل لا في تملكه.

6. - خاتمة:

لقد أدت هذه الدراسة للوصول إلى جملة من النتائج أبرزها.

- ظروف ممارسة التأجير التمويلي مهيأة في الجزائر أبرزها الإطار القانوني، شروط تأسيس الشركات، إشهار عقود التأجير التمويلي، الإطار المحاسبي ومعيار17، التشريعات الجبائية والجمركية، الترخيص للبنوك بممارسة التأجير التمويلي. وهذا إشارة إلى صحة الفرضية الأولى؛

- نسبة مساهمة نشاط التأجير التمويلي بالجزائر في تمويل الاقتصاد ما بين 2012م إلى 2017م بلغت 1٪ ، وهي نسبة ضعيفة مقارنة بدول المغرب العربي وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية؛

- لا تزال شركات التأجير التمويلي في الجزائر تواجه كثيرًا من العقبات مرتبطة بالمناخ الاستثماري والإطار القانوني والجبائي والبنية الاجتماعية والثقافية تحد من اتساع نشاطها وتوسعها. يستدعي توفّر عناصر أساسية تذلّل هذه العقبات كالبنية القانونية المناسبة، والبيئة الاقتصادية والمالية، البشرية والاجتماعية. مما يؤكد صحة الفرضية الثالثة؛

- غياب شركات متخصّصة في شراء العتاد المستعمل يضع صعوبات أمام شركات التأجير التمويلي لإعادة بيع أو تأجير الأصول بعد استرجاعها؛

- المساهمة الشخصية أو الدفعة الأولية التي تكون في حدود 30٪ من الأصل المؤجّر تعتبر مرتفعة بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة والتي تحد من فعالية هذا المصدر التمويلي؛

- طلب الضمانات أثناء التمويل من قبل شركات التأجير التمويلي، لا يتوافق مع الجوانب النظرية للتأجير التمويلي التي تؤكد بأن الأصول المؤجرة ضمان في حد ذاتها؛

بالنظر إلى النتائج المتوصّل إليها بخصوص نشاط التأجير التمويلي في الجزائر، فإنّ الباحث يضع بعض التوصيات التي تحسّن من أداء هذا الأسلوب التمويلي:

- تحديث الإطار التشريعي المنظم لعمليات التأجير التمويلي ليواكب التطورات السريعة لبيئة الأعمال. فمنذ إصدار الأمر رقم 9609- المتعلق بالاعتماد الإيجاري، لم تتبعها نصوص قانونية جديدة في هذا المجال؛
- السعي لترسيخ وتطبيق مبادئ الحوكمة على شركات التأجير التمويلي لتحسين أدائها وتذليل العقبات التي تعترضها؛
- إنشاء جمعية مهنية جزائرية خاصّة بنشاط التأجير التمويلي ترعى مصالحه وتسعى لتطويره. وتقوم بميكنة سجلاته بهدف بناء قاعدة بيانات متكاملة عن نشاط التأجير التمويلي في الجزائر وتوفير البيانات اللازمة لمتخذي القرار وصانعو السياسات، مع دراسة إمكانية الانضمام إلى جمعية التأجير الأوربية لاكتساب الخبرة والتجربة؛
- السعي لتنظيم سوق ثانوية للأصول المستعملة والتي من شأنها تخفيض تكلفة التأجير التمويلي من خلال تجنب طلب الضمانات والمساهمة الشخصية أو تخفيض نسبتها؛
- إعداد وتأهيل الموارد البشرية لتوفير متطلبات سوق العمل في هذا المجال بعقد الدورات التدريبية مع نشر الوعي بهذا الأسلوب التمويلي في المتعاملين الاقتصاديين عن طريق الملتقيات والأيّام الإعلامية وبرامج التوعية والترويج لنشاط التأجير التمويلي؛
- العمل على تطبيق معيار 17 في الإطار المحاسبي ومواصلة تشجيع التأجير التمويلي بمنح امتيازات جبائية لتطويره؛
- تأهيل النظام المالي والمصرفي الجزائري وتحديثه، وتحفيزه على ممارسة نشاط التأجير التمويلي وفتح فروع متخصّصة له.

المراجع

1 - اتحاد المصارف العربية(2008)، القطاع المصرفي العربي بين إنجازات 2007 وتحديات 2008، دورية اتحاد المصارف العربية،بدون بلد النشر،ديسمبر 2008، ص 13.

2 - إلهام يحياوي(2007)، الجودة كمدخل لتحسين الأداء الإنتاجي للمؤسسات الصناعية الجزائرية، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، عدد05، ص 49.

3 - بالمقدم مصطفي وآخرون(2005)، التمويل عن طريق الإيجار كإستراتيجية لتغير العمل المصرفي، المؤتمر العلمي الرابع إستراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات

العولمة،جامعة العلوم الإدارية والعلوم المالية،الأردن ،15و16 مارس 2005م، ص 7.
4 - برايان كويل(2007)، التأجير فن وإدارة :leasing، ترجمة خالد العامري ،دار الفاروق للاستثمارات الثقافية، الطبعة العربية الأولى، القاهرة، ص9.
5 - بريش السعيد(2007)، رأس المال المخاطر بديل مستحدث لتمويل المؤسّسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دراسة حالة شركة Sofinance ، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، عدد 05، ص 12.
6 - بنك الجزائر(2009)، النشرة الإحصائية الثلاثية: رقم 6: مارس 2009، ص26.
7 - البنك الدولي للإنشاء والتعمير، البنك الدولي (2009)، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2009م، بدون بلد النشر، ص6.
8 - حسن الفطافطة(2006)، التأجير التمويلي ومتطلبات تطبيقه في الدول العربية، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ص 204.
9 - سليمان محمد مصطفى(2006)، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري – دراسة مقارنة -، الدار الجامعية، مصر، ص13.
10 - عبد الله إبراهيمي(1998)، دراسة وصفية تحليلية لعمليّة التمويل بقرض الإيجار، رسالة ماجستير غير منشورة، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، ص 160.
11 - عبود زرقين(2009)، الاستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعة في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،لبنان، العدد 45، 2009/1، ص162.
12 - كريفار مراد، بربري محمد أمين(2017)، دور وأهمية الرقابة الداخلية في الحد من ظاهرة الفساد المالي بالإشارة لحالة الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 17، 2017م، ص59.
13 - محمد عيد بلبع(2016)، حوكمة الشركات ودورها في مواجهة الاختلالات الإدارية والمالية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جمهورية مصر العربية، القاهرة، 2016م، ص134.
14 - مركز المشروعات الدولية الخاصة، حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين، غرفة التجارة الأمريكية، واشنطن، 2003، ص 145.
15 - ناصر حيضر(2004)، التمويل بالإيجار المنتهى بالتمليك، ملتقى التمويل الإسلامي في النشاط الاقتصادي، الجمعية المسورية البكرية، غرداية، الجزائر ، 29 ديسمبر 2004م ، ص8.
16 - الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة(2008)، التأجير التمويلي كأداة تمويلية متوسطة وطويلة الأجل، مؤتمر الاستثمار بمحافظات القناة، محافظة بورسعيد، مصر، ص 4.

القوانين والمراسيم:

1 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية(1993)، وزارة الاقتصاد، رأي رقم 92 - 05 المؤرخ في 22 مارس 1992 يتعلق بالشروط التي يجب أن تتوفر في مؤسسي البنوك والمؤسسات المالية ومسيريها وممثليها، الجريدة الرسمية، عدد 8 ، 07 فبراير 1993، ص 14 .

2 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية(1996)، وزارة المالية، النظام رقم 96 - 06 مؤرخ في 03 يوليو 1996 يحدد كيفية تأسيس شركات الاعتماد الايجاري وشروط اعتمادها، الجريدة الرسمية، عدد 66، 03 نوفمبر 1996، ص13 .

3 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية(1996)، وزارة المالية، الأمر رقم 96 -09 المؤرخ في 19 شعبان 1416هـ الموافق لـ 10 يناير 1996م المتعلّق بالاعتماد الايجاري في الجزائر، المادة الأولى، الجريدة الرسمية ، العدد 03، المنشورة بتاريخ 14 يناير 1996م، ص25 .

المرجع باللغة الأجنبية:

1- Luc Bernet-Rollande(1999), **Principe de technique bancaire**, 2eme éditions, Dunod, Pairs, P 217.
2- Arezki Benali(2017), Marché du leasing, disponible le 13/05/2020 à 02:40 sur le site électronique : https://www.algerie-eco.com/2017/03/19/marche-leasing/
3- Oman charles, Blume Daniel(2006),la Gouvernance d'entreprise : un défi pour le développement répéres n° 03, centre de développement de l' OCDE, pp 1 – 4, disponible le 11/05/2019 sur le site www.Usinfo.state.gov.
4- Pascal Philippossian(1998),**Le crédit – bail et le leasing**, SEFI, Montréal, Québec, 1998, P7.

مواقع الانترنيت:

1- http://www.ifc.org, le 23/04/2019
2- https ://www.eldjazairidjar.dz, le 20/06/2019
3- https://www.ijarleasingalgerie.dz, le 03/07/2019
4- http://www.arableasing-dg.com, le 09/07/2019
5- http://www.oecd.org, le 15/08/2019
6- http://www.sofinance –dz.com, le 15/08/2019
7- http://www.snl.dz/, le 18/08/2019
8- http://www.srh.dz.org, le 22/09/2019
9- https://arabic.doingbusiness.org, le 04/02/2020
10- https://www.abef-dz.org/abe , le 12/05/2020